الأنباء
الاربعاء 15 فبراير 2017

خليل الصالح أثناء الجلسة

الحميدي السبيعي ومحمد الدلال

عصام المرزوق وسعدون حماد

حمدان العازمي

تمديد عمل لجنة المرافق العامة في قضية تطاير الحصى لمدة شهرين

الشيخ محمد الخالد خلال الجلسة

حديث بين الشيخ صباح الخالد وصالح عاشور

الشيخ خالد الجراح وراكان النصف

تتمة المنشور ص 44

في رفض دعوات الفتنة وشق الصف» مما يجعلنا نستذكر الآن احد المراكز الذي ما فتئ يثير الفتنة، وأستغرب من وزارتي الداخلية والشؤون ان يتركوه يعيث فسادا في المجتمع ويضرب طائفة من المجتمع.

خطاب صاحب السمو عميق لمن يفهم ولمن يقدر، وأحث وزير الداخلية على إغلاق هذا المركز «وذكر».. انه لا يعظنا ولا ينصحنا بديننا وإنما يضرب الفتنة بالمجتمع.

الوحدة الوطنية لم تتم في مجتمعنا وهذا المركز موجود.

الهم الاقتصادي قال سموه عنه الكثير من انخفاض الإيرادات جراء انهيار أسعار النفط في العالم ويقول سموه إن خيار تخفيض الانفاق العام أصبح أمرا حتميا، وذلك من خلال تدابير مدروسة لمعالجة الخلل في الموازنة العامة مع الحرص على التخفيف عن كاهل محدودي الدخل.

وتأتي الحكومة لتترك كل هدر المال العام والعلاج السياحي والهدر في المناقصات، والاستفادة للنواب من هذا المجلس، وأول خطوة ترفع البنزين على الناس، ويوفر فقط 150 مليونا وهناك 750 مليونا أهدرت على العلاج السياحي، هذا الهدر شيء مخيف وسكوت الحكومة عن زميلهم الوزير شيء مخيف.

التكسب السياسي لم يأت من المواطنين، بل منا نحن كنواب، فهم يقفزون على موضوع معين للتكسب السياسي.

العاملون في الاعلى للتخطيط يقولون ان الاحتياطي النقدي سينفد بعد 5 سنوات.

سمو الأمير ركز أيضا على الشباب، وهذا ما نقوم به في لجاننا البرلمانية، وحث سموه على تحصينهم من الفكر المنحرف وهنا مربط الفرس، برنامج عمل الحكومة للفصل الخامس عشر به فصول منها تطوير منظومة التعليم، ولم يتطرق الى المناهج التي تطرق لها صاحب السمو، ولا أساليب التعليم.

من ضمن أوجه الأمن، الأمن الاجتماعي الذي يتأثر ببث الاشاعات، وهنا أضرب مثالا بحساب كان يتدخل في الشؤون السياسية وأعضاء مجلس الامة ويرجع لشخص سوري وليس كويتيا، ويصنف أعضاء مجلس الأمة ويقود حملة على وزراء، والحكومة ساكتة ويتم الدفاع عنهم.

وزارة الداخلية تقيم لهذه الأشخاص وزنا، وبدعم وتعاون من بعض النواب.

● محمد هايف: أؤكد أن من كانت له مشكلة مع أي شخص فمكانه القضاء، أحمل السلطة ونواب الامة المسؤولية في قضية مهمة اجتمع عليها أهل الكويت أثناء الغزو فأنشأوا هيئة استكمال الشريعة الاسلامية، أنشئت برغبة أميرية من سمو الأمير الراحل جابر الأحمد وعليها أن تستكمل وتدعم وترى النور بتطبيق أحكامها، وأطالب بتعديل المادة 79 من الدستور، وهذا أقل ما نقدمه لشريعتنا، للحد من الهدر في الاحكام غير الشرعية التي تقدم من النواب أو الحكومة، ونؤكد مسؤولية الحكومة والمجلس على الوفاء بالعهد عندما اخرجوا من ديارهم بغير حق.

أحكام الشريعة هي الملاذ والملجأ وتحد من الأشخاص في السجون، ونحملكم هذه الامانة لنلقى الله جميعا مسؤولين، إقصاء الشريعة عن الأحكام وحياة الناس من أعظم الذنوب. ونرفض أن تقدم الأحكام الوضعية (أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما)، ويكون لنا الشرف بالتوقيع على المطالبة بأحكام الشريعة الإسلامية المفروضة أصلا وتعرض على الناس فليوافق من يوافق ويرفض من يرفض. وهي التي لها اليد العليا والطولى، وأحملكم هذه المسؤولية وهذه الأمانة، ولن أجد أجمل من دين الاسلام، ولنحاسب أنفسنا قبل أن نحاسب، فعلينا أن ننفذ الشريعة.

وهذه القضية تحتاج الى كلام طويل، ولكنني أردت تحميل المسؤولية الشرعية والتاريخية لإخواني، فمن وقع وطالب فذلك شرف له ومن أعرض فليتحمل المسؤولية التاريخية ومسؤوليته أمام الله عز وجل.

وصل الامر بنا في وزارة الشؤون الى أن نعوذ بالأرامل والمطلقات، وهذا إشغال في نفسهم سواء المعاق والأرملة والمطلقة ونشغلهم بأنفسهم بحجة القوانين.

القوانين شرعت لخدمة الناس ولكن لا يعدّل أصحاب الاحتياجات وفقا للقوانين.

ما يحدث الآن من ازدحامات في مركز اشبيلية المكتظ بالمراجعين، وبعد ذلك يطالبون بإعادة المراجعين لطلباتهم وهذا عذاب لهم وتعسف، فهل هذه المسائل غائبة عن الوزير أم لا يعرف المسؤولون عواقبها؟

كل وزير يصلح نضعه على رؤوسنا ولن نسكت عن الخلل، وقضية البدون من اخطر القضايا فالحكومة وضعت البدون في سجن كبير ووضع القيود بدلا من اصلاح اوضاعهم فأصبحوا يتجهون الى الجرائم والعطل عن العمل.

القوانين والقرارات لا تنظر بشكل جاف وعقيم.

● عدنان عبدالصمد: نهنئ انفسنا والشعب الكويتي وسمو ولي العهد بالذكرى الحادية عشرة لتوليه منصب ولاية العهد.

قضية الاستقرار السياسي يجب ان تكون اولوية لنا في هذا المجلس وكان من اولى اولويات المجلس السابق الذي قد ظُلم لوجود مكائد عملت ضده ومحاولات لضربه على الرغم ان من اهم انجازاته كان الاستقرار السياسي مع عدم التنازل عن صلاحيات دستورية او لائحية وهناك انجاز كبير وكان من افضل المجالس على الرغم من محاولات التشويه ويجب ان نحافظ على هذه الأولوية لأنه بدونها لا يمكن ان ننجز.

نعم نختلف، نتحاور، نتشاجر لكن في اطار الدستور والقوانين والآداب العامة المرعية ويحكمنا الدستور والنظام العام.

اسمع بأن هناك كلاما عن ابطال وحل المجلس ويجب الا نعمل تحت هذا الهاجس او هذا الارهاب، وحتى هذه اللحظة لا توجد مؤشرات للحل او الابطال ولنمارس صلاحياتنا الدستورية في إطار الدستور.

من واقع لجنة الميزانيات بخصوص ترشيد الانفاق نعم الكل يريد الاصلاح شرط عدم التقرب صوبي، نعم تقدمنا في خفض ملاحظات ديوان المحاسبة لكن لايزال هناك هدر كبير في الميزانية وحتى في الميزانية القادمة.

وإذا سألنا او استجوبنا اي وزير يأخذ بالقرعة ملاحظات ديوان المحاسبة، وأطلب من الوزراء تشكيل لجان محايدة لدراسة هذه المخالفات وتصريحاتنا عن الميزانيات من واقع تقارير ديوان المحاسبة.

هناك جهة عينت 700ـ900 شخص لا يبصمون وهناك في السجن من هو مسجون بسبب عدم دوامه 4 او 5 ايام نتيجة لتزوير «مرضية» وكذلك محكوم عليه بـ 7 سنوات لأنه لا يداوم.

بخصوص الإصلاح يجب اعادة النظر في الهيكل الإداري في الدولة ككل فهو ترهل فهناك هيئات تنشأ وتتضخم معها الهياكل الإدارية.

وقدمنا طلبا لدراسة الجهات المتماثلة في عملها ونأمل ان نقدم هذا التقرير للمجلس.

وهناك رواتب لقياديين لا يعملون والوزيرة صرحت بذلك بأن هناك قياديين تصرف لهم مكافآت ولا يعملون، ونطالب بمساواة الرواتب وأين البديل الاستراتيجي وأقرينا قانون القياديين وضوابط تعيينهم والحكومة رفضته ونأمل اقراره في المجلس الحالي إذا كانت جادة في الإصلاح وحماية العاملين في القطاع الخاص، نحن نشجعهم على العمل فيه لكن بعد فترة يتركهم بجرة قلم فأين حماية الكويتيين العاملين في الخاص؟

واحد مدير 28 ألف دينار راتبه في «الخاص» الحكومة تعطيه دعم عمالة!! فيفترض اعادة النظر في دعم العمالة. قضية مخاصمة القضاء، يجب اقرار مخاصمة القضاء وهناك هيئة الفساد والقضايا التي حدثت فيها اقررنا عدة قوانين والحكومة لا تطبقها يجب مساءلة الحكومة عن عدم تطبيق القوانين .

أرجو من الشعبة البرلمانية والاتحاد البرلماني العربي أن يولوا الاهتمام بالقضية الفلسطينية، ونأمل في المؤتمرات ان يهتموا بهذه القضية، لأن مع الأسف هناك بعض الدول العربية والخليجية تُطبع مع الكيان الصهيوني على مستوى سياسي واقتصادي وثقافي وانمائي ايضا، تطبع معهم «أشكره»، «عينك عينك» ونأمل ان تستمر الكويت في هذه القضية وهي عدم التطبيع مع هذا الكيان.

ومجلس الأمن صوت ضد التوسع في المستوطنات الاسرائيلية التي تشكل عائقا في القضية الفلسطينية.

قضية البدون أما آن لهذه المشكلة أن تحل؟!

ضرورة تقنين الحقوق الاولية للبدون، ويجب عدم جلب ممرضين وموظفين من الخارج ولدينا قطاع عريض منهم ويرتبطون بوشائج القربى مع كويتيين وتوفيرا للميزانية من ناحية السكن والتذاكر ونأمل من لجنة البدون الاهتمام بهذه القضية 30 سنة ولم تحل هذه القضية.

● د. محمد الحويلة: الرد على الخطاب السامي ينبغي ان نضع له اعتبارا مهما لأنه بمثابة خارطة طريق تحدد العمل في المرحلة المقبلة.

هناك الكثير من التحديات التي تواجه الكويت، والكل تابع التدخلات العراقية وعبر عنها بعض النواب ويفترض أن يكون هناك تعامل مع هذه التهديدات وتحمل مسؤولياتنا الوطنية، ولتضع الحكومة حرصا كبيرا في التعامل مع هذه التهديدات.

الكويت ترتبط بعلاقات طيبة مع دول الجوار وتريد تعزيز أمان وأمن الكويت وهي أولوية للمجلس والحكومة.

أحمد الفضل: إفشاء الأسرار في وسائل التواصل الاجتماعي ظاهرة سلبية

أسامة الشاهين: نهنئ ولي العهد بالذكرى الـ 11 لتولي سموه منصب ولاية العهد

وزير الداخلية: نتعهد بقطع الاتصالات عن السجون بطريقة أو بأخرى

في الكويت جامعة واحدة فقط ويذهب الطلاب للدراسة للخارج على حسابهم أو من خلال البعثات وهذا يلقي بالعبء على الميزانية وعلى الأسر الكويتية. كلما كان هناك تعليم جيد يكون هناك مخرجات جيدة لسوق العمل تستطيع ان تدفع بعجلة التنمية.

مليار دينار كويتي تنفق على التعليم يقابل ذلك عدم الاهتمام بالشكل المناسب بعناصر العملية التعليمية من جهة المعلم أو المرافق التي تفتقد لابسط الوسائل التي تخدم المعلم وتيسر على المعلم ايصال معلوماته للطالب.

الصحة من الملفات الهامة التي يجب أن يعاد النظر في الخدمات الصحية، المستشفيات عاجزة عن تلبية الحالات، والعمليات الطارئة وقد يذهب المواطن إلى القطاع الخاص، وبعض المواطنين يذهبون إلى المستشفيات الخاصة.

الشباب الكويتي يحتاج الدعم والتشجيع فهم القوة المحركة والدعامة لعملية التنمية، ينبغي تمكينهم بالشكل الصحيح هناك كفاءات وطنية تنتظر سنوات للحصول على فرصة تناسب مؤهلاتهم العلمية.

● مرزوق الغانم: ترفع الجلسة إلى يوم غد التاسعة صباحا.

أنس الصالح وخالد الروضان

يوسف الفضالة متحدثا

عبدالوهاب البابطين

صالح عاشور خلال الجلسة

حمد الهرشاني وطلال الجلال

حديث بين الشيخ خالد الجراح ونايف المرداس ود. حمود الخضير

رئيس البرلمان العربي يدعو الاتحادات الإقليمية والدولية لتعليق عضوية «الكنيست»

أكد رئيس البرلمان العربي د.مشعل بن فهم السلمي دعم البرلمان للقضية الفلسطينية، داعيا الاتحادات والجمعيات البرلمانية الاقليمية والدولية الى تعليق عضوية (الكنيست) الإسرائيلي «بسبب التشريعات العنصرية التي يصدرها». ودان السلمي بشدة في كلمة لدى افتتاح الجلسة الرابعة من دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي القانون الذي أقره الكنيست الاسرائيلي تحت مسمى (قانون التسويات) «لشرعنة وسرقة الأراضي الفلسطينية وشرعنة المستوطنات الاستعمارية». ووصف هذا القانون بأنه «انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وخطوة خطيرة في تقويض ما أجمع عليه العالم بعدم شرعية كل أشكال الاستيطان الإسرائيلي».

وعلى صعيد آخر طالب السلمي النظام الايراني «بالكف عن السياسات التي من شأنها تغذية النزاعات الطائفية والمذهبية والامتناع عن تكوين ودعم الجماعات والميليشيات التي تؤجج هذه النزاعات في الدول العربية». كما طالب ايران «بالكف عن إصدار التصريحات الاستفزازية واللامسؤولة تجاه مملكة البحرين وجمهورية اليمن».

كما دان جميع التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية العربية خاصة التدخل الذي تقوم به ايران في الشؤون الداخلية للدول العربية «باعتباره انتهاكا لقواعد القانون الدولي ولمبدأ حسن الجوار وسيادة الدول». وطالب طهران بإنهاء احتلال الجزر الاماراتية الثلاث والكف عن الأعمال الاستفزازية والعدوانية التي من شأنها أن تقوض بناء الثقة وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة. ووصف السلمي عقد المؤتمر الثاني للبرلمان العربي ورؤساء البرلمانات والمجالس العربية مؤخرا بأنه «يشكل نقلة نوعية» في العمل العربي بما تم اعتماده من توصيات ضمنت في الوثيقة التي صدرت عن المؤتمر وتشكل اضافة للعمل العربي المشترك. وأشار الى محاولات النيل من الأمة العربية ومن قيمها وتقاليدها الراسخة من خلال اصدار قوانين جائرة منافية للأعراف والقوانين الدولية حول الحصانة السيادية للدول ومنها ما يسمى بقانون العدالة ضد رعاة الارهاب (جاستا).

وذكر أن البرلمان العربي بادر بدراسة قانون (جاستا) وأقر رؤية لمواجهته صادق عليها وتم إرسالها الى رئيس مجلس القمة العربية للدورة الحالية ووزراء الخارجية العرب ورؤساء البرلمانات والمجالس التشريعية في الدول العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية.

وبالنسبة للأزمة السورية أكد السلمي الحاجة الى «عملية سياسية جامعة تلبي تطلعات الشعب السوري في اختيار من يحكمه وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومفاوضات جنيف».

وشدد على ضرورة أن تلتزم هذه العملية السياسية بوحدة سورية وعروبتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية وطابعها غير الطائفي وضمان وصول المساعدات الانسانية الى كل المدن السورية ودعم تطلعات الشعب السوري في اختيار من يحكمه ورفض أي دستور مفروض أو أي حلول تتعارض مع ارادته.

ودان جميع صور التعديات على حقوق الانسان والقتل للمواطنين وتدمير المدن التي يقوم بها النظام السوري وحلفاؤه أو الميليشيات والتنظيمات الارهابية وكذلك ما يقوم به ما يسمى بـ(داعش) و(جبهة النصرة) و«التدخل العسكري الذي تقوم به قوى خارجية».

ودعا السلمي الى خروج جميع القوات الأجنبية الاقليمية والدولية من الأراضي السورية «بما في ذلك حزب الله والميليشيات الايرانية والمقاتلون الأجانب من كل دول العالم» ووقف شامل لاطلاق النار في الأراضي السورية كافة.